التحول فى تشكيل التوازنات الاستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك (دراسة حالة)

د. عبدالقادر دندن

أستاذ العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر

طور الفكر الاستراتيجى العالمى نطاقات جغرافية ذات أبعاد وخلفيات سياسية، واستراتيجية، واقتصادية، وحتى ثقافية وحضارية. لذلك غالبا ما توصف نسبة للسمة الغالبة عليها بحسبانها نطاقات جيوسياسية، أو جيوستراتيجية، أو اقتصادية، أو ثقافية (الفضاءات الجيوثقافية)، أو كنطاقات متعددة الأبعاد والمزايا. وحظى هذا النوع من النطاقات وما يدور فيه من أنماط تفاعلية باهتمام كبير، أكاديميا، وعسكريا، وسياسيا. وتزداد أهمية تلك النطاقات وتتضاءل عبر فترات زمنية اعتمادا على مدى تركز التفاعلات والرهانات العالمية والإقليمية فيها.

مصداقا لما سبق، يمكن قراءة المكانة التى تميزت بها نطاقات عدة عبر تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، كما كان عليه الحال مثلا فى المجال عبر الأطلسى، وفى منطقة الشرق الأوسط، وبعدها "منطقة آسيا المحيط الهادى" أو "آسيا الباسيفيك" (Pacific-Asia). لكن الخطاب الاستراتيجى يسوده حاليا توجه جديد معبر عنه بمصطلح "منطقة الهندوباسيفيك" أو "منطقة الهندى- الهادى" أو (The Indo-Pacific Region)، والذى أضحى بديلا فى الأدبيات الاستراتيجية لقوى كبرى عدة عن مصطلح "آسيا المحيط الهادى"، الذى كانت له دلالات جيوستراتيجية يبدو أن الواقع العالمى بدأ يتجاوزها، أو أخذت أهميتها تتراجع على الأقل من حيث التعامل معها كمنطقة منفردة. فمقتضيات التحولات الاستراتيجية الحالية تتطلب توسيع ذلك النطاق ليمتد نحو جواره المباشر فى المحيط الهندى، ليتم الربط فى الخطابات المتداولة بين المحيطين ضمن نطاق جيوسياسى وجيواقتصادى واسع المدى والدلالات، حيث تبرز ساحة ممتدة للتنافس الاستراتيجى تتفاعل ضمنها أكثر من ٣٠ دولة موزعة على عدة قارات.

غير أن محور اللعبة الحقيقى ينحصر بين طرفين أساسيين، متمثلين فى كل من الصين من جهة، بما لها من طموحات عالمية وإقليمية ومصالح فى الفضاء الهندوباسيفيكى. ومن جهة أخرى تتموضع الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع، ولكنها لا تقف منفردة فى مواجهة الصين هناك، بل تستند على حلفائها التقليديين فى المنطقة، فى صورة اليابان فى أقصى الشرق، والهند فى أقصى الغرب، واستراليا جنوبا، لتشكل معا ما يعرف بدول المربع الاستراتيجى فى منطقة الهندوباسيفيك. فما المقصود جغرافيا وجيوسياسيا بمنطقة الهندوباسيفيك؟ وما دوافع التحرك نحو تبنى هذا المصطلح كبديل عن "آسيا الباسيفيك"؟ وما تأثير ذلك فى لعبة التوازنات الاستراتيجية العالمية، خصوصا بين الصين ودول المربع الاستراتيجى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؟

أولا- النطاق الجغرافى والجيوسياسى لمنطقة "الهندوباسيفيك":

يعد تطوير مفهوم الهندوباسيفيك فى خطاب السياسات الخارجية والإقليمية أحد أكثر التطورات أهمية فى العقدين الماضيين. فقد انتقل من خطابات السياسة الخارجية إلى مقاربة باتجاه ديناميكيات إقليمية، تم تبنيها من طرف عدد من الدول، كما يتقاطع المفهوم كذلك مع عدد من المناطق الجغرافية، وعدد من الفروع (جيوبوليتيك، وأمن بحرى، وتجارة، وتنمية...)، وعدد من الدول القومية(١).

من العمليات الصعبة جغرافيا وجيوسياسيا عملية التحديد الدقيق لنطاق وحدود مناطق معينة من الخريطة العالمية، خصوصا إذا كانت تلك المناطق تصنف ضمن ما يعرف جغرافيا بـ "الفضاءات المتخيلة" (Imagined Spaces) أو "الخرائط الذهنية" (Mental Maps)، فمن الناحية العملية يمكن فهم الخريطة الجغرافية للعالم بثلاث طرق مختلفة:

* **الأولى:** تعطى معنى للعالم عبر معالمه الجغرافية، مثل الأراضى والبحار، والهضاب وشبه الجزر، والبحار والمحيطات.

* **الثانية:** يتم فيها إدراك العالم بحسب حدوده السياسية، قارات ودولا، جزرا وبحارا إقليمية، جرفا قارية ومناطق اقتصادية حصرية.

* **الثالثة والأخيرة**: يتم فيها فهم الخريطة عبر تخيل فضاء يتعدى المذكورين أعلاه. وبتعبير أبسط، خريطة ذهنية مقتطعة من الفضاء الجغرافى، لتكون بمنزلة فضاء تخيلى (Imaginative space)، و"الهندوباسيفيك" هو إحدى هذه الخرائط الذهنية، التى نالت اهتماما كبيرا فى وقتنا الحالى. ومثل أى "فضاء متخيل"، هنالك عدم اتفاق حول ما يميز هذا الفضاء، ومن يتخيله(٢).

لكن يشار إليه عموما بحسبانه منطقة جغرافية تضم منطقتين من المحيط الهادى والمحيط الهندى، تمتد من السواحل الغربية للولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية السواحل الغربية للهند، والبحار التى تتوسط المحيطين وتربط بينهما فى المنطقة العامة لإندونيسيا (على رأسها بحر الصين الجنوبى)، ويضم المياه الاستوائية للمحيط الهندى، والمنطقة الوسطى والغربية من المحيط الهادى(٣).

وبمفهوم أوسع، فهو يشغل المساحة الواصلة بين المحيطين الهندى والهادى، والتى تبدأ من إطلالة الأمريكتين على المحيط الهادى شرقا، حتى حدود المحيط الهندى بالقرب من بحر العرب وسواحل شرق القارة الإفريقية غربا، ومن الحدود البحرية للهند ودول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا شمالا، حتى السواحل الاسترالية جنوبا(٤).

إن الترابط والاعتماد المتبادل بين المحيطين الهندى والهادى ليس مرهونا بعوامل الطبيعة والجغرافيا فحسب، بل هو نتاج لقوى العولمة المتنامية، والتجارة، والتعامل المتبادل بين فواعل متعددة كسرت الحدود القديمة، وفتحت قنوات اتصال جديدة. وساعد التجند الكبير على ضفتى المحيطين على تشكيل مقاربة متكاملة، فى فضاء يحتوى على أكثر طرق المواصلات البحرية حيوية، وأكثر الدول اكتظاظا بالسكان، والطلب الأكبر على الطاقة، وهى مرشحة لأن تكون مركز العالم سياسيا واقتصاديا(٥).

خريطة رقم (١)

المجال الواسع لمنطقة الهندوباسيفيك

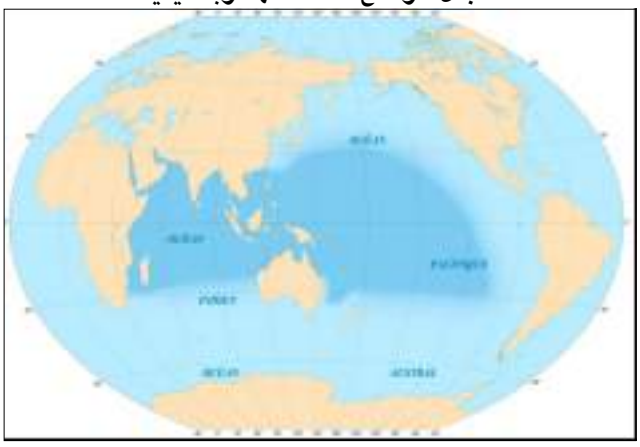

Source:/fr.wikipedia.org/wiki/Fichier:Indo-Pacific_biogeographic_region_map-fr.png

تختلف الدراسات حول المدى الذى تشغله منطقة "الهندوباسيفيك" من حيث عدد الدول. فهنالك دراسات تعتمد على مجال واسع يصل لغاية السواحل الشرقية الإفريقية المطلة على المحيط الهندى، والسواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية المطلة على بحر العرب وخليج عدن بالضرورة، ليكون عدد الدول ٣٨ دولة، تشغل ٤٤٪ من مساحة الكرة الأرضية، وتحوز ٦٥٪ من سكان العالم، و٦٢٪ من الناتج الإجمالى العالمى، و٤٦٪ من تجارة السلع العالمية(٦).

بينما تحصرها دراسات أخرى فى نطاق ٢٤ دولة فقط متوزعة بين قارة آسيا فى أغلبها، وهى: الهند، واليابان، وإندونيسيا، وسريلانكا، وفيتنام، والفلبين، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا، ونيبال، وبوتان، وبروناى، وكمبوديا، والمالديف، ولاوس، وميانمار، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وبنجلاديش، وأربع دول من أوقيانوسيا، متمثلة فى استراليا، ونيوزيلندا، وفيجى، وبابوا غينيا الجديدة، إضافة للولايات المتحدة الأمريكية من القارة الأمريكية الشمالية(٧). وتتمثل الحدود السياسية الكبرى لهذه المنطقة تتمثل فى اليابان من الشمال، واستراليا جنوبا، والهند غربا، والولايات المتحدة الأمريكية شرقا، وبقية الدول محصورة فى نطاق هذا المربع الاستراتيجى الكبير فى المنطقة.

بهذا المفهوم، تشمل منطقة "الهندوباسيفيك" عدة بحار ومضايق استراتيجية، مثل خليج البنغال، وبحر أندمان، ومضيق ملقا، وبحارا محاطة بالأرخبيل الإندونيسى. كما تشمل بحرى الصين الجنوبى والشرقى، وبحر الفلبين، والساحل الشمالى لاستراليا، والبحار المحيطة بغينيا الجديدة(٨).

خريطة رقم (٢)

نطاق "الهندوباسيفيك" المعتمد فى الدراسة

Source:http://www.natofoundation.org/indo-pacific/indo-pacific-india-russia-relationship-nato-foundation

وهو الطرح الذى نتبناه فى هذه الدراسة، لأن دول القارة الإفريقية المطلة على المحيط الهندى أقل تفاعلا من بقية الدول فى المنطقة. كما أن مجال الاهتمام الحيوى الأمريكى منصب أساسا

على المنطقة الآسيوية من المحيط الهندى والقارة الآسيوية عموما. كما أن الترتيبات الإقليمية فى منطقة "الهندوباسيفيك" تضم دول النطاق الثانى بالدرجة الأولى، فضلا عن كون أحد المبررات الاستراتيجية الأساسية لقيام استراتيجية ومفهوم "الهندوباسيفيك" يتمثل فى التعامل مع القوة الآسيوية المتمثلة فى الصين، وأى سياسة لاحتوائها ستضم دول النطاق الثانى أساسا.

ثانيا- منطقة "الهندوباسيفيك" فى الاستراتيجية العالمية .. البحث عن الصين:

يعود الفضل فى بروز "منطقة الهندوباسيفيك" كموضوع للتفكير الاستراتيجى لـ قوربيت خورانا (Gurpreet Khurana) بإصداره لمقال "أمن خطوط المواصلات: آفاق التعاون بين الهند واليابان" فى مجلة "التحليل الاستراتيجى" (Strategic Analysis) فى يناير ٢٠٠٧، واستخدم فيه المصطلح ليشير إلى فضاءين سياسيين واستراتيجيين محصورين بين المحيطين الهادى والهندى(٩).

أما على مستوى الخطاب السياسى الرسمى، فأول من استخدم هذا المصطلح هو رئيس الوزراء اليابانى شينزو آبى (Shinzo Abe)، فى خطاب له أمام البرلمان الهندى فى أغسطس ٢٠٠٧، كان عنوانه الرئيسى "التقاء البحرين" (Confluence of the tow seas)، يفترض فيه مزاوجة ديناميكية بين كل من المحيطين الهادى والهندى وآسيا الأوسع (Broader Asia)، التى ستتضمن الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا. ومنذ ذلك الحين، اكتسب المصطلح شهرة وانتشارا عبر العالم(١٠). وقد أشار آبى فى السياق ذاته إلى رؤية جغرافية كانت سائدة فى آسيا القديمة حول "التأثير المتبادل بن البحرين"، وكان المقصود بذلك الاتصال بين المحيطين الهندى والهادى، وهو ما تبعه توظيف الدبلوماسية اليابانية لمصطلح "إقليم أو منطقة الهندوباسيفيك" ليحل محل مصطلح "آسيا المحيط الهادى"(١١).

يتناغم هذا المصطلح مع توجهات دائرة صنع القرار الأمريكية، خصوصا مع تغيير اسم "قيادة الباسيفيك أو المحيط الهادى" التابعة لكتابة الدولة الأمريكية للدفاع إلى "قيادة الهندوباسيفيك" (IPC)، والتى أصبحت تسير عملياتها عبر مسطحين مائيين (الهندى والهادى)، على أنهما مجال جيوستراتيجى واحد ومتصل. وقبل ذلك فى سنة ١٩٩٣، دعت الولايات المتحدة الأمريكية فى البيان الختامى للقاء الوزارى لمنتدى آسيا المحيط الهادى للتعاون الاقتصادى (APEC) إلى عالم اقتصادى أوسع، ونظام تجارة مفتوح، المعروف بـ "حر" و"مفتوح" (Open and Free) –وهو ما مثل فيما بعد شعار البعد الاقتصادى فى مشروع منطقة "الهندوباسيفيك"(١٢).

لكن توظيف هذا المصطلح فى العقيدة الاستراتيجية الأمريكية تأخر إلى غاية ديسمبر ٢٠١٧، فى تقرير استراتيجية الأمن القومى (NSS)الجديدة، التى أعلنت عن بداية عهد جديد من التنافس الاستراتيجى، مع إعادة توجيه الولايات المتحدة لاستراتيجيتها نحو "منطقة الهندوباسيفيك" بالموازاة مع التمدد الصينى هناك اقتصاديا وعسكريا(١٣).

كانت إدارة دونالد ترامب هى أول من أدخل مصطلح "الهندوباسيفيك" ضمن الوثائق القومية الأمريكية. ويتعلق الأمر بتقرير استراتيجية الأمن القومى كما هو مذكور أعلاه، ووظفته لتعريف المنطقة، وإعادة تشكيل سياستها الخارجية تجاهه، وتمت صياغة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة على ضوء الصين كقوة صاعدة ومراجعة (revisionist power)، بناء على افتراض أساسى، مفاده أن الصين والولايات المتحدة عالقتان فى صراع قوة(١٤).

ليست الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من تستشعر ما تراه خطرا صينيا، بل تشاركها فى ذلك القوى الأساسية فى "الهندوباسيفيك"، مثل الهند، واليابان، واستراليا. فقد كانت اليابان سباقة لطرح هذا المفهوم فى خطاب آبى كما ذكرنا آنفا، وكان مدفوعا بالقلق اليابانى الكبير من تزايد القوة والنفوذ الصينيين فى المنطقة، وتوتراتها معها فى بحر الصين الشرقى. ورأت طوكيو أن السبيل لمواجهة الصين هو صياغة إطار عمل أمنى أوسع يضم بقية خصوم الصين، وعلى رأسهم الهند، ضمن استراتيجية تتجاوز إطار الأمن الإقليمى التقليدى(١٥). أما استراليا من جهتها، فقد سبقت الولايات المتحدة وحتى اليابان فى تضمين مصطلح "الهندوباسيفيك" ضمن وثائقها القومية الرسمية، وكان ذلك فى ورقة الدفاع البيضاء الاسترالية عام ٢٠١٣، فى معرض تأكيد اتصال الهند بالمحيط الهادى، وضرورة تعزيز العلاقات السياسية والعسكرية معها فى مواجهة الصين(١٦). وبالنسبة للهند، فالهدف النهائى لاستراتيجيتها فى منطقة "الهندوباسيفيك" هو خلق "نظام متحرك للتوازنات الجيوبوليتيكية" (Mobile system of geopolitical balances)فى ظل النفوذ المتنامى للصين، والفوائد المتولدة فى المنطقة عن حضور الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية(١٧).

هكذا، تشكل الصين الهاجس المشترك لجميع تلك الدول، ولذلك كان التفتيش عنها عاملا مشتركا بين مختلف الباحثين لتبرير التهافت من طرف دول المربع الاستراتيجى –أى الولايات المتحدة، واليابان، والهند، واستراليا– على جعل "الهندوباسيفيك" إطارا لاحتواء الصين، التى تخيم بتطوراتها العسكرية والاقتصادية على المنطقة، وهو ما يتجلى فى التطورات الاستراتيجية التى تشهدها الصين، وأهمها:

* **التمدد الاقتصادى متعدد الأبعاد:** بدأت الصين الخطوات الأولى لنهضتها الاقتصادية مع نهاية السبعينيات فى عهد الرئيس دنغ شياوبينغ، ولم تتوقف مذاك عن إدهاش العالم بانجازاتها المذهلة، مما جعلها مصنع العالم، وتحولت عبارة "صنع فى الصين" لإحدى أكثر العبارات انتشارا عبر المعمورة.

أصبحت الصين عام ٢٠١٠ الأولى عالميا من حيث إسهاماتها فى الصادرات الخارجية، متجاوزة ألمانيا، وأصبحت ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة، متجاوزة اليابان لأول مرة، أى سجل الناتج الداخلى نموا بـ ١٠,١٪، ليقدر بـ ٩,٨٤٥ تريليون دولار(١٨)، ولكنها تحتل المرتبة الأولى عالميا، وفقا للناتج الداخلى الإجمالى بحسب مُعامل القدرة الشرائية (PPP)، منذ

سنة ٢٠١٤(١٩). ورغم تناقص نسبة النمو لأقل من ٧٪ منذ عام ٢٠١٥، بعدما كان يتراوح ما بين ٧٪ و١٠٪ فى الفترة ما بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤(٢٠)، لم يزحزح ذلك مكانتها كفاعل اقتصادى رئيسى عالميا، فقد أسهمت بـ ١٤,٨٪ من الاقتصاد العالمى عام ٢٠١٥، وارتفعت هذه النسبة إلى ١٨,٢٣٪ عام ٢٠١٧، وهى أكبر مصدر ومستورد عالمى للسلع فى الوقت ذاته، وهى أحد أكبر المنتجين الزراعيين والصناعيين عالميا(٢١).

إن اقتصادا بمثل هذه الدينامية والتنوع يحتاج لمجال تمدد وانطلاق، بحثا عن الموارد والفرص وطرق الوصول للأسواق العالمية، برا وبحرا، وهو ما أسهم فى إعادة إحياء "طريق الحرير" الذى كان يربط الصين ببقية العالم إلى غاية القارة الأوروبية، ولكن هذه المرة فى حلة جديدة ومتطورة، ضمن ما يعرف بمبادرة طريق الحرير الجديد، أو مبادرة حزام واحد- طريق واحد.

اقترح الرئيس الصينى شى جين بينغ (Xi Jinping) المبادرة عام ٢٠١٣، هادفا من خلالها إلى إقامة أكبر مشروع بنى تحتية لربط الصين بالاقتصادات العالمية فى أوروبا وآسيا وإفريقيا. وهناك من يرى فيها الطلقة الأولى باتجاه معركة بين الشرق والغرب للسيطرة على منطقة أوراسيا فى شقها البرى. أما الجزء البحرى من المبادرة، أو ما يعرف بـ "طريق الحرير البحرى للقرن الحادى والعشرين"، فيهتم بخطوط المواصلات البحرية التى تستعملها الصين لنقل وارداتها الطاقوية، وتوزيع سلعها التجارية، وأهمها مضيق ملقا الذى حظى بزيارة من رئيس الوزراء الصينى لى كيغيانغ (Li Keqiang) فى نوفمبر ٢٠١٦، خلال زيارته إلى ماليزيا، فى خطوة لتفعيل مبادرة الحزام والطريق(٢٢).

خريطة رقم (٣) مشروع الحزام والطريق

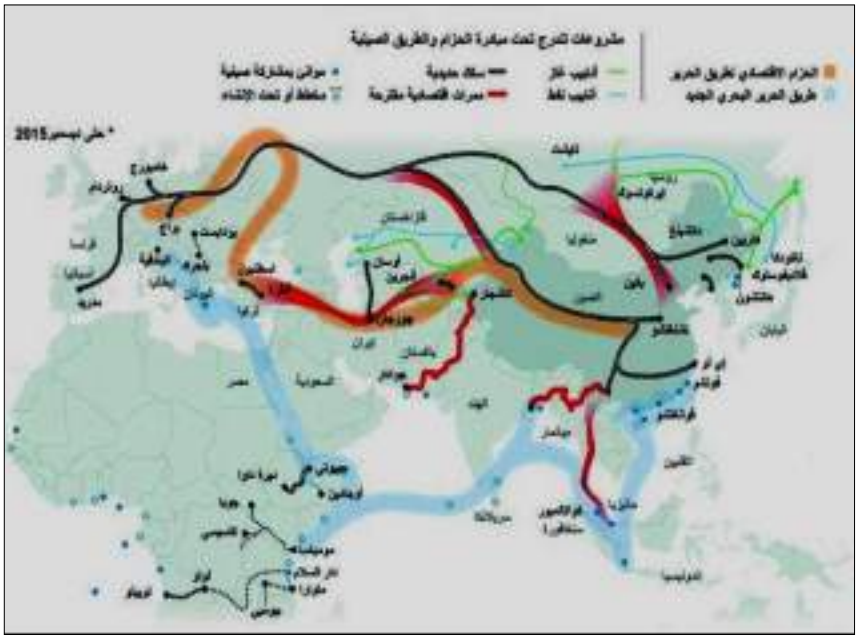

Source: http://www.aleqt.com/15/05/2017/article_.1187536html

وتشير عدة تحليلات إلى أن هذه المبادرة هى أكثر من مجرد مشروع لتعزيز قدرة الصين على استثمار فوائضها المالية الضخمة، وتعزيز قدرتها على الدخول إلى الأسواق العالمية، وتدعيم نفوذها الاقتصادى على طول طريق الحرير، التى يتم تطويرها فى إطار تلك المبادرة. بل تهدف أيضا من الناحية الاستراتيجية إلى تعزيز انتشار القوة فى المناطق التى يستهدفها التمدد الصينى، بما يتيح فى المستقبل بناء شراكات لتنظيم التفاعلات الإقليمية وما وراء الإقليمية، بعيدا عن هيمنة أى طرف منافس لها، والولايات المتحدة الأمريكية هى الفاعل المستهدف أولا، فتبدو الصين وكأنها تؤسس لنمط إمبراطورى جديد، يقوم على تعزيز نفوذها وهيمنتها عبر آليات التشارك الاقتصادى والتنموى(٢٣).

* **العسكرة الواسعة للمياه الآسيوية المضطربة:** نظرا لانفتاحها على مسطحات مائية واسعة فى المحيط الهادى، وطول سواحلها المطلة على مناطق مضطربة فى بحرى الصين الشرقى والجنوبى، ووجود نزاعات لها مع الدول المطلة على البحرين حول ملكية سلاسل جزرية متعددة، ولكونها تتقاسم تلك المياه مع قوى بحرية مؤثرة، على رأسها الأسطول البحرى الأمريكى فى آسيا المحيط الهادى، والقوات البحرية الهندية والاسترالية واليابانية، إضافة لقوات دول جنوب شرق آسيا ذات التاريخ الصراعى معها مثل فيتنام والفلبين وحتى إندونيسيا. ولأن تلك المياه موطن لمصالح رئيسية وحيوية بالنسبة لها، فقد عملت الصين على تطوير قواتها البحرية ضمن سياسات تحديث الجيش الصينى المتبعة منذ عقود.

دعت الحكومة الصينية جيش التحرير الشعبى عام ٢٠٠٤ إلى مباشرة "مهام تاريخية جديدة"، تتضمن "الحفاظ على المصالح القومية التنموية"، بما فى ذلك خطوط المواصلات البحرية. وقد أدى ذلك إلى إحداث تحول جذرى فى العقيدة البحرية الصينية، بالانتقال من عقيدة "الدفاع النشط عن البحار القريبة" (Near seas active defence)إلى عقيدة "الدفاع عن البحار البعيدة" (Far seas defence)من سلسلة الجزر الأولى إلى سلسلة الجزر الثانية وما بعدها(٢٤). فى هذا الإطار، اعتمدت على استراتيجية بحرية تقوم على التطور المتدرج، عبر ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠:** تهدف لإرساء السيطرة على المياه الواقعة ضمن السلسة الجزرية الأولى التى تربط أوكيناوا، وتايوان، والفلبين.

- **المرحلة الثانية ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠:** تهدف فيها لفرض السيطرة على السلسلة الجزرية الثانية التى تربط

سلسلة جزر "أوقازاوارا" (Ogasawara)، و"جوام" (Guam)، وإندونيسيا.

- **المرحلة الثالثة والأخيرة ٢٠٢٠ إلى٢٠٤٠:** وهى المرحلة النهائية، **و**تطمح فيها لوضع حد للسيطرة الأمريكية فى المحيطين الهادى والهندى، واستعمال حاملات الطائرات كمكون أساسى فى قوتها العسكرية البحرية(٢٥).

ليس بالإمكان حاليا لأى من دول الآسيان منافسة القوة البحرية الصينية. فقد تجاوزت جيرانها من حيث التقدم فى المجال البحرى، ومن حيث عدد أو نوعية الغواصات والمدمرات، وقوارب الدوريات والفرقاطات. ومنذ عام ٢٠٠٧، أثار بناء الصين لقاعدة بحرية فى "سانيا" بجزيرة "هاينان" التوتر فى المنطقة، خاصة مع توضيح صور الأقمار الصناعية لوجود غواصة صينية من فئة "٩٤ جين". ويمثل وجود هذا النوع من الغواصات "أول نشر دائم لأسطول الصين الجنوبى"(٢٦). كما سرعت من عملية تطوير أسطول غواصاتها، بالموازاة مع امتلاكها لغواصات روسية قادرة على القيام بعمليات لمسافات طويلة، وقامت بتوسيع قاعدة غواصاتها فى جزيرة هاينان(٢٧).

بعد نحو عقدين من التحديث والتطوير، أصبحت الصين أكبر قوة بحرية فى آسيا، وتمتلك ثلاثة أساطيل، هى: أساطيل البحر الشمالى، والبحر الجنوبى، والبحر الشرقى. كما تمتلك أكبر أسطول غواصات فى آسيا، منها عشر على الأقل تعمل بالطاقة النووية. وشملت عمليات التطوير أسلحة أخرى، مثل الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للسفن والغواصات، ونظم الاستطلاع البحرى، كما طورت حاملات طائرات خاصة بها منذ سنة ٢٠١١. وجاء فى الورقة البيضاء الصينية للدفاع لعام ٢٠١١ "القوة الوطنية الشاملة للصين قد دخلت مرحلة جديدة"(٢٨).

ثالثا- دول المربع الاستراتيجى فى مواجهة الصين:

كان وصول الرئيس دونالد ترامب للبيت الأبيض إيذانا بتصاعد أولوية المنطقة فى العقيدة الاستراتيجية الأمريكية. فكما صرح وزير خارجيته بومبيو: "لقد جعل الرئيس ترامب انخراط الولايات المتحدة فى منطقة الهندوباسيفيك على قمة أولويات إدارته". وجاء فى مستهل تقرير كتابة الدولة الأمريكية، المعنون بـ "الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة: تطوير رؤية مشتركة"، أن: "الولايات المتحدة كانت وستبقى دوما دولة من منطقة الهندوباسيفيك، منذ أول سفينة تجارية لنا انطلقت نحو "كانتون" بعد الثورة الأمريكية بقليل، وصولا إلى تنصيب أول قنصل لنا فى مدينة "كالكوتا" سنة ١٧٩٤، وانخراط الولايات المتحدة فى المنطقة هو قصة تجارة وتبادل وتضحيات مشتركة ومصالح متبادلة"(٢٩).

ترى الإدارة الأمريكية أن الصين والولايات المتحدة فى خضم منافسة استراتيجية فى منطقة الهندوباسيفيك. وإذا لم يتم التعامل السليم مع هذا الوضع، فمن المحتمل أن يضر ذلك بالمصالح الأمريكية. وتصنف الوثائق الرسمية الأمريكية، مثل "استراتيجية الدفاع القومى" لعام ٢٠١٨، الصين كقوة مراجعة. وجاء فى التقرير: "إن الصين تتبع سياسة تحديث عسكرية، وعمليات نفوذ وسياسات اقتصادية ضارية، لإجبار الدول المجاورة لها على إعادة تشكيل وتنظيم منطقة الهندوباسيفيك لصالحها". بينما يؤكد تقرير "استراتيجية الأمن القومى" أن: "الصين تسعى لزحزحة الولايات المتحدة عن منطقة الهندوباسيفيك، ونشر نموذجها الاقتصادى، وإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها"(٣٠).

هذه المخاوف، وغيرها، دفعت الولايات المتحدة لإنشاء "القيادة الأمريكية للهندوباسيفيك" عام ٢٠١٨ ومركز قيادتها فى "هونولولو"، عاصمة جزر "هاواى" فى المحيط الهادى، ثم كشف "البنتاجون" رسميا فى أول يونيو ٢٠١٩ عن استراتيجيته الجديدة تجاه منطقة الهندوباسيفيك، والتى تضمنت تأكيد الارتباط التاريخى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة. وشملت أيضا الاتجاهات والتحديات التى تواجهها فى المنطقة. وكانت الصين كقوة مراجعة أول تلك التحديات على الإطلاق، بما فى ذلك الخلافات الإقليمية، وعسكرة عدد من الجزر المطالب بها من طرف الصين، واستغلال الرافعة الاقتصادية، مع إبقاء باب التعاون مفتوحا بين الجانبين فى نقاط تلاقى مصالحهما. وتمثل التحدى الثانى فى روسيا التى تسعى لتثبيت وجودها فى منطقة الهندوباسيفيك، ومباشرة أعمال نفوذ هناك للمساس بالقيادة الأمريكية، وبالقواعد التى يقوم عليها النظام الدولى، وتحالف روسيا والصين معا عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن لإضعاف السيطرة العالمية الأمريكية. فيما حلت كوريا الشمالية ثالث التحديات وآخرها، إضافة لتهديدات أخرى عابرة للحدود، مثل الإرهاب، وتهريب المخدرات، والقرصنة، والإتجار المحظور بالأسلحة. وتعالج الاستراتيجية أيضا مصالح الولايات المتحدة الأمريكية هناك، وتعترف بأنها غير قادرة بمفردها على مواجهة كل تلك التحديات، وبأنها بحاجة إلى حلفاء وشركاء تحت شعار "نكافح معا ونربح معا". ورغم أن "قيادة الهندوباسيفيك الأمريكية" تحوز حاليا أكثر من ٢٠٠٠ طائرة، و٢٠٠ سفينة وغواصة، وأكثر من ٣٧٠ ألف جندى تحت تصرفها، فإن هذا غير كاف بالنسبة للبنتاجون، وهنالك حاجة لإدماج شركاء من دول أخرى(٣١).

تحدد الاستراتيجية الأمريكية قائمة الحلفاء والشركاء التى تضم ٢١ دولة، من بينها حتى دول داخلية مغلقة، مثل منغوليا، ولاوس، ونيبال (بسبب جوارها المباشر للصين)، ودولا أخرى مثل كوريا الجنوبية، ونيوزيلندا، وفيتنام، وإندونيسيا، والفلبين، وتايلاند، وسنغافورة، وسريلانكا، والمالديف، وبروناى، وكمبوديا، وماليزيا، وتايوان، وجوام، وبنجلاديش. ولكن الدول الحليفة الأساسية التى تعتمد عليها فى تحقيق استراتيجيتها هى الهند، واليابان، واستراليا، التى تشكل رفقتها أضلاع المربع الاستراتيجى فى منطقة الهندوباسيفيك. ولكن ما أهم العوامل التى تجعل تلك الدول أعلى قمة القائمة الأمريكية للحلفاء فى المنطقة؟

* **بالنسبة للهند:** استندت إدارة أوباما إلى مفهوم الهندوباسيفيك لتأكيد أن الهند ركيزة أساسية لسياساتها الآسيوية. وهذا الاعتراف بالهند كأحد اللاعبين الإقليميين

الرئيسيين أسهم فى توطيد علاقة البلدين فى أثناء حكمه. وكانت ترقية الحوار الاستراتيجى السنوى بين الطرفين إلى حوار استراتيجى وتجارى عام ٢٠١٥، كأرضية لمناقشة العلاقات الثنائية على المستوى السياسى الأعلى، نقطة فى الصميم(٣٢).

فنيودلهى بتركيبتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، تعد على وفاق واسع مع واشنطن، وهيكل قوتها الحالى ليس معاديا للمشروع الغربى الذى تتزعمه الولايات المتحدة، بل مكمل له، على الرغم من وجود اختلاف فى وجهات النظر بين الطرفين بين الفينة والأخرى، لكنه ليس مؤثرا فى مسار العلاقات بين البلدين. فقط، يكمن تحدى نيودلهى الرئيسى هنا فى أنها تتنافس مع اليابان على المكانة ذاتها لكنه، ووفقا لمكنات الصعود والنمو الهندى فى المستقبل القريب، فإنها مرشحة بقوة لنيل مقعد اليابان فى الوصافة إن أفلحت الولايات المتحدة فى كسر عجلة الصعود الصينى، وهو المسار الذى تحتاج فيه الولايات المتحدة إلى جهود حلفائها، لاسيما الهند، بسبب موقعها فى المنظومة الدولية، وكذلك جوارها للصين وموقفها التاريخى منها. ويعد الوجود الهندى داخل الاستراتيجية الأمريكية لحصار الصين، وتحويل مسار النظام الدولى أساسيا، ولا يستغنى عنه(٣٣).

تتطلع الولايات المتحدة للاستفادة بالدرجة الأولى من النفوذ الهندى التاريخى فى المحيط الهندى، والذى عبر عنه القادة الهنود بعبارتهم الشهيرة "المحيط الهندى محيط الهند". فى حين تزداد مصلحة الهند فى التحالف مع الولايات المتحدة، ضمن منطقة الهندوباسيفيك، مع توجه الصين نحو جعل المحيط الهندى مجالا لنفوذها. ويتضح ذلك فى انتهاجها لاستراتيجية عقد اللؤلؤ على طول خطوط المواصلات البحرية من بحر الصين الجنوبى إلى المحيط الهندى وبحر العرب. وقد أقامت منشآت بحرية من موانئ وقواعد فى سواحل دول من جنوب آسيا تطل على المحيط الهندى، مثل "شيتاهونج" فى بنجلاديش، و"هامبانتوتا" فى سريلانكا، و"سيتوى" فى ميانمار، و"جوادار" فى باكستان، وانتهاج سياسة تقارب مع ما يعرف بالدول الصغرى فى جنوب آسيا لموازنة النفوذ الهندى. وقد تجلى ذلك فى تطوير علاقاتها الطاقوية ببنجلاديش وميانمار، وتوسيع استثماراتها وحضورها فى باكستان، وسريلانكا، ونيبال، وبوتان، متى وجدت تلك الدول فى الصين متنفسا أمام الهيمنة المطلقة والطويلة التى فرضتها الهند فى المنطقة لعقود طويلة(*).

هذا التطور فى الاستراتيجية الصينية، والحضور المتزايد لبحريتها فى المحيط الهندى وتزايد نفوذها، واتباع الهند لسياسة "النظر شرقا"، كل ذلك جعل نيودلهى تمد من بؤرة اهتمام بحريتها إلى ما بعد خليج البنغال وشرق المحيط الهندى نحو مناطق تقع شرق مضيقى ملقا وسنغافورة، بما فى ذلك بحر الصين الجنوبى. وليس مستغربا أن يحتوى تحديث العقيدة العسكرية البحرية الهندية لعام ٢٠٠٩، لأول مرة، على مناطق للمصالح الهندية فى المحيط الهادى، تتضمن بحر الصين الجنوبى، ومناطق فى غرب الباسيفيك، جنبا إلى جنب مع مناطق المصالح البحرية التقليدية فى العقيدة الهندية(٣٤).

* **أما اليابان:** فعداؤها التاريخى مع الصين لا غبار عليه، وقد كانت الدعوة الأولى لإحياء فضاء الهندوباسيفيك يابانية بالأساس لمواجهة التمدد الصينى من خلال خطاب شينزو آبى فى الهند كما سلف الذكر. وتقف عدة قضايا خلافية فى وجه تحسين العلاقات بين البلدين، وأهمها بُعد العامل التاريخى. ذلك النزاع المستمر بينهما حول ملكية مجموعة جزر فى بحر الصين الشرقى، التى تسميها اليابان "سينكاكو"، والصين "دياويو"(**).

إن المجال الجغرافى لمنطقة الهندوباسيفيك مهم جدا لأمن اليابان وازدهارها الاقتصادى. فخطوط المواصلات البحرية الممتدة من المحيط الهندى ،مرورا ببحر الصين الجنوبى، وصولا إلى المحيط الهندى تعد حيوية لإمدادات الطاقة اليابانية التى يمر ٨٠٪ منها عبر هذه الطرق. كما يوفر لليابان فرصا للنمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية مع إفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا. وجنوب شرق آسيا. وقد أكد شينزو آبى مجددا فى خطاب له عام ٢٠١٦، فى المؤتمر السادس حول التنمية الإفريقية بطوكيو، أهمية احترام القانون، والتجارة الحرة، والاقتصاد المفتوح فى منطقة الهندوباسيفيك. وترى اليابان أن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حيوية لضمان أمنها وتقدمها الاقتصادى، وأن تحالفها معها يمثل صلب الاستراتيجية اليابانية. وترى فى الصين، فى المقابل، متحديا محتملا للنظام الدولى القائم، بالنظر إلى تقوية حضورها فى المجال البحرى، وتزايد نفوذها الاقتصادى والسياسى فى المنطقة(٣٥).

* **فى حين أن استراليا** كانت أول دولة على الإطلاق تدرج مصطلح "الهندوباسيفيك" فى وثائقها القومية الأمنية، والاستراتيجية، والدبلوماسية، حين رأت ورقتها البيضاء للدفاع عام ٢٠١٣ أن المنطقة تمثل منطقيا امتدادا لآسيا المحيط الهادى، لتحذو اليابان والولايات المتحدة حذوها فيما بعد، وهو تذكير بأنه حتى الدول الأصغر يمكنها أن تسهم بفاعلية فى تشكيل سرديات أو أدبيات القوى الكبرى، تجاه قضية ما، أو تصورها تجاه منطقة جغرافية معينة(٣٦).

تربط استراليا بالصين علاقات يشوبها تناقض ملحوظ، فهى متقدمة وواعدة من الناحية الاقتصادية، بينما تصبح قاتمة وشائكة حين يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية والاستراتيجية. فالصين هى الشريك التجارى الأكبر لاستراليا من جهة، لكن هنالك خلافات عميقة بين الطرفين تتعلق بقضايا جنوب شرق آسيا من جهة أخرى. ورغم جهود البلدين لتقريب وجهات النظر بينهما، فإن تحقيق تقدم ملموس فى هذا الشأن لم يحدث بعد، فكما جاء على لسان وزير خارجية الصين وانج يى (Wang Yi) بعد لقائه نظيرته الاسترالية ماريز باين (Maries Payn) على هامش قمة دول "الآسيان" لوزراء الخارجية فى أغسطس ٢٠١٩ بالعاصمة التايلندية بانكوك: فـ"إن مسار تحسين العلاقات بين بلدينا لم يتقدم لحد الآن بشكل مرض"، فيما صرحت رئيسة الدبلوماسية الاسترالية: "ليس من مصلحة أى من البلدين أن تكون العلاقات بينهما معرفة بالاختلافات". لكن من المفارقات أنه على هامش القمة نفسها، سارعت وزيرة الخارجية الاسترالية فى اجتماع لها، رفقة نظيريها الأمريكى واليابانى، لانتقاد سياسات الصين فى المنطقة(٣٧).

كما يختلف الطرفان فى رؤيتهما للولايات المتحدة الأمريكية. فبينما تراها الصين أكبر تهديد خارجى لأمنها القومى، تنظر لها استراليا على أنها حليف أمنى واستراتيجى. وحظيت مختلف السياسات الأمريكية لإحداث توازنات جديدة فى المحيط الهادى تستهدف الصين بمباركة استراليا، فرحبت، مثلا، بالوجود الأمريكى على حدودها الشمالية، ونددت فى الوقت نفسه بتصرفات صينية تتعلق بالسيادة على المياه الإقليمية مع جيرانها من دول جنوب شرق آسيا، مما جعل صناع القرار الصينيين يدركون أن أى تقوية للتحالف بين استراليا والولايات المتحدة فيها إضرار بمصالح الصين وتقدمها(٣٨).

خريطة رقم (٤)

دول المربع الاستراتيجى فى منطقة "الهندوباسيفيك"

Source: http://www.dslamvien.com/12/2017/su-len-xuong-va-tai-sinh-cua-tu-cuong.html

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية عوامل العداوات التاريخية، والمنافسة الاستراتيجية، والتخوفات الاقتصادية، وغيرها، لتجمع كلا من اليابان والهند وأستراليا تحت مظلة مشروع "استراتيجيتها الجديدة تجاه منطقة الهندوباسيفيك" بشقيها الجيوستراتيجى والجيواقتصادى، بما فى ذلك مواجهة التمدد الصينى فى جانب، وتحقيق مكاسب اقتصادية فى جانب آخر.

نشطت الولايات المتحدة على أكثر من صعيد لتدارك الوضع الاستراتيجى فى المنطقة الذى بدأ يميل لمصلحة الصين اقتصاديا وعسكريا. فمنذ عهد أوباما تم الإعلان عام ٢٠١١ عن مبادرة "محور آسيا" أو "استراتيجية المحور"، وتم من خلالها تدشين بدايات أولى لاحتواء الصين عن طريق تقوية العلاقات مع دول المنطقة، وفى مقدمتها اليابان. كما عززت علاقاتها مع دول جنوب شرق آسيا فى إطار "الآسيان"، ثم بدأت التفاوض حول اتفاقية للتبادل الحر عبر المحيط الهادى، والتى تم توقيعها عام ٢٠١٥ مع ١٢ دولة من المنطقة باستثناء الصين، وكان من بين أهدافها إلزام الصين بإطار تجارى منظم(٣٩).

ورغم أن ترامب كان قد ألغى تلك الاتفاقية بمجرد وصوله للبيت الأبيض، فإنه أرسى تصورا جديدا للهندوباسيفيك ضمن ما عرف بمبادرته عام ٢٠١٨ لإنشاء "منطقة هندوباسيفيك حرة ومفتوحة" (Free and Open Indo-Pacific)، حيث يمكن –بحسب الخطاب الأمريكى– لدول ذات سيادة ومستقلة وثقافات متنوعة أن تزدهر جنبا إلى جنب، وتتعايش فى حرية وسلام(٤٠). وحددت إدارة ترامب المبادئ الحاكمة لهذه المبادرة فى:

– احترام سيادة واستقلال جميع الدول فى المنطقة.

– الحل السلمى للخلافات.

– تجارة حرة وعادلة ومتبادلة، قائمة على الاستثمارات المفتوحة، واتفاقيات النقل، والتواصل.

– تدعيم القانون الدولى المتضمن حرية الملاحة(٤١).

وتشير عبارة "حر" أو "Free" إلى الحرية من الضغوط التى يمكن أن تمارس من فاعلين آخرين، والالتزام بمفاهيم السيادة، وقواعد النظام، وتسوية الخلافات. أما عبارة "مفتوح"، (Open)، فترمز إلى "القواسم المفتوحة" (مثل الخطوط البحرية، والمسارات الجوية، والفضاءات السيبرانية)، و"اللوجيستيك المفتوح" (مثل التواصلات التى تدفع النمو الإقليمى والاندماج)، و"الاستثمار المفتوح" (مثل الاستثمار فى تقوية بيئة اقتصادات السوق) و"التجارة المفتوحة" (مثل التجارة الحرة والعادلة والمتبادلة)(٤٢).

إلى جانب هذه الرؤية الأمريكية، تشترك الأضلاع الثلاثة الأخرى للمربع الاستراتيجى فى أن لها رؤيتها الخاصة لمنطقة "الهندوباسيفيك"، وهى تتشارك فى إدراكات إيجابية عدة مع التصور الأمريكى. فاليابان لها نسختها الخاصة من "الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة"، والتى تقوم على ما جاء فى خطاب آبى فى الهند عام ٢٠٠٧، وكان من بين أهم ما جاء فيها حفظ وتقوية نظام ملاحة حر مفتوح قائم على قواعد القانون فى المنطقة. وجعل البحار قواسم مشتركة تجلب الاستقرار والازدهار لجميع الدول. أما الهند، فاتبعت "سياسة التوجه شرقا"، والتى تضمنت مفهوم الهندوباسيفيك منذ ٢٠١٢، والتى تقدم الهند كقوة إقليمية، تتصور المنطقة كمجال إجمالى حر ومفتوح. فيما تبرز استراليا فى ورقتها البيضاء حول السياسة الخارجية عام ٢٠١٧ كدولة مصممة على تحقيق منطقة هندوباسيفيك آمنة ومفتوحة ومزدهرة(٤٣).

أسهمت هذه الرؤية المتقاربة، بداية، فى قيام حوار استراتيجى ثلاثى بين الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، واليابان حول عدة قضايا، تتضمن الأمن البحرى، ومحاربة الإرهاب، والتنمية المستدامة للبنى التحتية. بعدها، التقى قادة كل من الولايات المتحدة، والهند، واليابان، فى نوفمبر ٢٠١٨ ويونيو ٢٠١٩، لتكوين القيم الأساسية المشتركة، مثل الحرية والديمقراطية وقواعد القانون، وتبادل الرؤى حول قضايا الأمن والاقتصاد الحساسة. ثم وصل التنسيق إلى مرحلة أعلى بتأسيس الحوار الاستراتيجى الرباعى بين الولايات المتحدة، واليابان، والهند، واستراليا فى سبتمبر ٢٠١٩. ويؤكد الخطاب

الرسمى الأمريكى أن ذلك يندرج فى إطار سعى واشنطن لتقوية وتعميق علاقاتها مع حلفاء يقاسمونها قيمها ذاتها، مثل حليفتيها اليابان واستراليا. كما أن شراكتها مع الهند ذات الـ ١,٣ مليار نسمة، والتى تتشارك معها فى الرؤية ذاتها لمنطقة الهندوباسيفيك، تفتح لها آفاقا جديدة(٤٤).

لكن يبقى الهاجس المشترك بين ما يعرف بدول الحوار أو المربع الاستراتيجى هو الصين. لذلك، هنالك من يرى تجمع هذه الدول بمنزلة سياسة رد فعل حيال الطموحات الجيوستراتيجية الصينية، سواء من حيث معارضتها أو موازنتها، والتى تجلت فى مبادرة الحزام والطريق، وطريق الحرير البحرى(٤٥).

يحدث هذا رغم أن القادة والمسئولين فى الدول الأساسية فى مبادرة "الهندوباسيفيك" كانوا ينفون فى كل مرة كونها موجهة ضد طرف ما متمثل فى الصين. فقد صرح رئيس الوزراء الهندى ناريندرا مودى فى قمة حوار "شانجرى-لا" السنوية حول الدفاع بسنغافورة: بأن "الهند لا ترى فى منطقة الهندوباسيفيك .. استراتيجية موجهة ضد أى دولة بعينها" (المقصود هنا الصين)(٤٦). كما جاء فى تقرير كتابة الدولة الأمريكية لشهر نوفمبر ٢٠١٩ أن مبادرة "منطقة الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة"، ليست موجهة ضد أى قوة، ولا تقصى أى طرف.

لكن فى التقرير ذاته، يرد تلميح واضح للصين فى إحدى فقراته، جاء فيها: "اليوم تواجه أمم منطقة الهندوباسيفيك تحديات غير مسبوقة لسيادتها ورفاهيتها وأمنها. وقد خلصت استراتيجية الأمن القومى الأمريكية، فى ديسمبر ٢٠١٧، للاعتراف بأن أقوى التحديات لمصالح الولايات المتحدة وشركائها هى المنافسة المتزايدة بين الرؤى الحرة والقمعية لمستقبل النظام الدولى. فالقوى التسلطية المراجعة تبحث عن تحقيق مصالحها الضيقة على حساب تلك الواسعة"(٤٧). هذه التوصيفات التى تضمنها التقرير لا يمكن إلا أن يفهم منها الطرف الصينى بالدرجة الأولى، وإن كان يمكن إدراج روسيا أو كوريا الشمالية ضمنها أيضا، ولكن تبقى الصين فى صدارتها، على أساس أنها الأكثر انخراطا فى سياسات المنطقة ودولها، كما أنه سبق لعديد من الوثائق القومية الأمريكية أن وصفت الصين بالتسلطية، وبالقوة المراجعة.

إلى جانب حوارها الاستراتيجى مع استراليا، واليابان، والهند، تضع الولايات المتحدة الدول الأعضاء فى منظمة "الآسيان" (ASEAN) فى مركز وقلب منطقة الهندوباسيفيك(٤٨)، وكيف لا والدول العشر المشكِّلة للمنظمة تحوى كتلة سكانية قدرها ٦٥٠ مليون نسمة، ومجموع ناتجها الداخلى يقترب من ثلاثة تريليونات دولار، كما أنها تبدو أكثر قوة وفاعلية وعندما تتحدث جميعها بصوت واحد وعندما يتعلق الأمر بالقضايا الأمنية والسياسية. وقد أخذت خطوة فى هذا الاتجاه عندما أصدرت عام ٢٠١٩ رؤيتها الموحدة حول منطقة الهندوباسيفيك. وقد رأت الولايات المتحدة فى تلك الرؤية تقاربا كبيرا مع رؤيتها الخاصة لمنطقة حرة ومفتوحة هناك، وانخرطت مع دول المنظمة فى مشاريع مشتركة للأمن السيبرانى، والتجارة الإلكترونية، وقطاع الطاقة، وخلق فرص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها(٤٩).

لم يكن من الصعوبة بمكان على الولايات المتحدة أن تجد فى الخلافات العميقة بين الصين ودول الآسيان مدخلا لتمرير استراتيجيتها الهادفة لاحتواء بكين، وعلى رأسها الادعاءات المتضاربة بين الصين، وفيتنام، وبروناى، والفلبين، وماليزيا، وإندونيسيا، وغيرها حول ملكية جزر فى بحر الصين الجنوبى، ومشكلة حرية الملاحة، وسلامة خطوط المواصلات البحرية. وسبق أن تسببت تلك الخلافات فى مناوشات عسكرية محدودة. وتتفاقم المخاوف مع دخول العامل الطاقوى فى قلب النزاع، بعد اكتشاف مخزونات نفطية وغازية مهمة فى المياه الإقليمية للمنطقة(***).

تصف الاستراتيجية الصينية بحر الصين الجنوبى بأنه كنز الكنوز. فيما تعده الاستراتيجية الأمريكية عماد الملاحة البحرية للأساطيل التجارية والعسكرية، ومحور بحار جنوب شرق آسيا التى تمثل المسار الرئيسى للتجارة العالمية. لذلك، يطلق عليه الخبراء الأمريكيون اسم "البحر الوسطى أو المركزى" ويعدونه "قلب البحر" فى الجيوبوليتيك البحرى، الموازى لفكرة قلب الأرض عند "ماكيندر" فى الجيوبوليتيك القارى(٥٠)، وهو بذلك قلب منطقة الهندوباسيفيك، مما يجعله رهانا استراتيجيا للسيطرة على المنطقة والتحكم فى حركة الملاحة فيها، وتضييق هامش المناورة للأطراف الإقليمية والدولية المعادية والمتنافسة هناك، الأمر الذى يجعل التنافس حوله أيضا محوريا فى العلاقات الصينية – الأمريكية فى منطقة الهندوباسيفيك، ويحدد، بشكل كبير، الملامح المستقبلية للتوازنات فى المنطقة.

بناء على ذلك، لم تمر المناورات والتدريبات العسكرية التى أجرتها الصين فى بحر الصين الجنوبى على مدى خمسة أيام، بداية من الأول من يوليو ٢٠٢٠ إلى الخامس منه، قرب جزر باراسيل المتنازع عليها بين الصين وفيتنام، دون أن تثير الجدل وتخلق أزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التى أصدرت وزارتها للدفاع (البنتاجون) بيانا متزامنا تضمن نقدا حادا للسلوكات الصينية فى المنطقة: "إن إجراء مناورات عسكرية فى منطقة متنازع عليها فى بحر الصين الجنوبى يضر بجهود تخفيف التوتر والحفاظ على الاستقرار". وأضاف البيان ذاته أن: "المناورات العسكرية هى الأحدث فى سلسلة طويلة من تصرفات جمهورية الصين الشعبية لتأكيد مزاعم السيادة البحرية غير القانونية، والإضرار بجيرانها من جنوب شرق آسيا فى بحر الصين الجنوبى"(٥١).

وذكرت واشنطن أن هذه التدريبات "تنتهك أيضا التزامات الصين بموجب إعلان مدونة السلوك من قبل دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) فى ٢٠٠٢، حول تجنب أى نشاطات يمكن أن تؤدى إلى تعقيد أو تصعيد النزاعات، وتؤثر فى السلام والاستقرار فى المنطقة"(٥٢).

لم يتوقف الرد الأمريكى عند حدود هذا البيان، بل تعداه إلى إجراء حاملتى الطائرات الأمريكيتين (يو إس إس نيميتز، و يو إس إس رونالد ريجان) تمارين فى بحر الصين الجنوبى تزامنا

مع تمارين نظيرتها الصينية، حيث أجرت الحاملتان تمارين مشتركة فى الممر المائى، والهدف من ذلك، بحسب المتحدث باسم البحرية الأمريكية، هو: "دعم بقاء منطقة الهندوباسيفيك حرة ومفتوحة"، كما تدخل بحسب المتحدث ذاته فى إطار: "الجهود التى تدعم التزام الولايات المتحدة الدائم بالدفاع عن حق جميع الدول فى الطيران والإبحار والعمل فى أى مكان يسمح به القانون الدولى". ورغم أنه من الواضح أن تلك التدريبات الأمريكية كانت ردا مباشرا على التدريبات الصينية، فإن واشنطن وصفتها بالروتينية ضمن إطار ما يعرف بـ "عمليات حرية الملاحة" فى بحر الصين الجنوبى، متى ترسل سفنا إلى منطقة باراسيل المتنازع عليها، والتى يعتقد غناها بمخزونات مهمة من النفط والغاز(٥٣).

ورفضت الصين الانتقادات الموجهة لمناوراتها العسكرية التى أجرتها فى بحر الصين الجنوبى من طرف وزارة الدفاع الأمريكية، وأكدت بدورها أن اشنطن وليست بكين هى المسئولة عن زيادة التوتر فى المنطقة. وردا منه على سؤال يتعلق بالقضية ذاتها فى مؤتمر صحفى فى بكين، أفاد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية بأن تلك التدريبات العسكرية تحدث فى نطاق السيادة الصينية. وأضاف أن: "دولا من خارج المنطقة تجرى مناورات عسكرية فى بحر الصين الجنوبى هى التى تؤثر على استقرار المنطقة". حتى وإن لم يذكر تلك الدول بالاسم، فالواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، التى تجرى بدورها مناورات عسكرية هناك، بحجة تأكيد حرية الوصول إلى الممرات المائية الدولية، هى المعنية بتلميحه(٥٤).

ورغم أن المناورات والتمارين الصينية توصف أيضا بالروتينية، حيث إنها تجرى كل مرة سنويا فى بحر الصين الجنوبى، فإنها تميزت هذه المرة بضخامتها وتزامنها مع ظروف دولية استثنائية. فمن حيث التعداد، كانت ثلاث سفن تابعة للبحرية الصينية من أسطول "نانهاى" (وهى مدمرة الصواريخ خيفى، والفرقاطة الصاروخية سانيا، وسفينة الإمداد هونتشو) قد غادرت ميناء سانيا بمقاطعة هاينان للمشاركة فى المناورات، لتنضم للمدمرتين الصاروخيتين "لانتشو" و"قوانغتشو"، وفرقاطة الصواريخ الأخرى "يولين". كما شاركت فى التدريبات عشرات المروحيات، وعناصر من القوات الخاصة، مع إعلان تعبئة قوات الطيران البحرى والقوات الحامية فى جزيرتى "سيشا" و"نانشا"، وقوات أسطول "بيهاى"(٥٥).

وتجرى هذه التدريبات، أيضا، فى الوقت الذى شهدت فيه العلاقات الصينية – الأمريكية توترات عدة خلال الفترة الماضية، بداية بأزمة المبادلات التجارية التى نجمت عنها حرب تجارية بينهما، وعقوبات متبادلة، والتى لا تزال ظلالها مخيمة رغم توقيع اتفاق تجارى بين الطرفين لاحقا، ثم تصاعد الخلافات بينهما بسبب تداعيات فيروس كورونا، واتهام واشنطن لبكين بإخفائها لتفشى المرض، والتقليل من خطورته فى مدينة ووهان الصينية، وما نجم عنه من تراشق سياسى بين الجانبين، وما أثاره تعامل الصين مع جزيرة هونج كونج، وإقرار حزمة من القوانين، التى وصفت بالمرفوضة والمقيدة للحرية هناك، من تداعيات(٥٦).

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، بتحركاتها تلك المضادة لبكين فى البحر الذى يعد قلب منطقة الهندوباسيفيك، ومحورا لمطالب بالسيادة على أغلب أجزائه من طرف الصين، تريد بعث رسائل تطمين لحلفائها فى المنطقة، خصوصا من دول الآسيان، بأن واشنطن لن تسمح بأى تعد صينى على مطالب تلك الدول بالسيادة على أجزاء من مجموعة جزر سبراتلى وباراسيل، ولن تقبل بأى مساس بحرية الملاحة هناك. فقبل سنة واحدة من هذه الأزمة الناجمة عن المناورات الصينية والأمريكية فى بحر الصين الجنوبى، كانت منطقة الهندوباسيفيك قد شهدت فى يوليو ٢٠١٩ سلسلة من الأحداث العسكرية، والتراشقات الدبلوماسية، بسبب مزاعم كورية جنوبية بانتهاك طائرات روسية لمجالها الجوى فوق بحر الصين الشرقى.

ففى منطقة تشهد أصلا وضعا أمنيا هشا بسبب الخلافات المتشعبة والمتعددة فيها، بين الصين واليابان، وبين اليابان وكوريا الجنوبية، وبين اليابان وكوريا الجنوبية من جهة، مقابل الصين وكوريا الشمالية من جهة أخرى، كان يكفى لحادث واحد متمثل فى إعلان كوريا الجنوبية عن اختراق طائرة روسية مجالها الجوى الإقليمى ليكون شرارة لأزمة أثارت المخاوف. فقد رد سلاح الجو الكورى الجنوبى بطلقات تحذيرية تجاه الطائرة الروسية، وهددت سيول بأنها ستتخذ إجراءات أقوى، حال تكرار تلك التصرفات، لكن الصين وروسيا سارعتا لنفى المزاعم الكورية. وقال المتحدث العسكرى الصينى إن طائرات بلاده ونظيرتها الروسية قد التزمت بصرامة بقواعد القانون الدولى، ولم تنتهك المجال الجوى لأى بلد. بينما نفى القائد العام للقوات الجوية الروسية سيرجى كوبيلاش أى انتهاك روسى للمجال الجوى الكورى واليابانى، واصفا الرد الكورى الجنوبى بغير المهنى. ولم تتوقف التداعيات عند هذا الحد، بل الملاحظ أنها تسببت فى إيقاظ الخلاف التاريخى الكورى الجنوبى واليابانى حول ملكية جزر فى بحر الصين الشرقى، معروفة باسم "تاكاشيما" أو "دوكدو" التى حدث الانتهاك الجوى المزعوم فى أجوائها. فقد وصفت اليابان الرد الكورى هناك بالتصرفات غير المقبولة فى منطقة متنازع على سيادتها، كما اعترضت على الانتهاكات الروسية وطالبت بعدم تكرارها. هنا. دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على الخط، وسارعت وزارة الدفاع للتصريح بأن "الالتزام الأمريكى بالدفاع عن الحلفاء، كاليابان وكوريا الجنوبية، غير قابل للكسر"، لاسيما أن ذلك تزامن مع زيارة جون بولتون لربوع المحيط الهندى الهادى(٥٧).

تعبر الولايات المتحدة الأمريكية ميدانيا عن التزامها بالدفاع عن حلفائها فى المنطقة بالقيام بشكل منتظم بتدريبات ومناورات عسكرية هناك، والتى تعد حاليا من أكثر المناطق حساسية، وما يجرى فيها من إجراءات عسكرية يلقى بظلاله عالميا، سواء تعلق الأمر بالمناورات المشتركة الأمريكية – اليابانية فى جزر غرب المحيط الهادى، المتميزة بوجود كثيف للقواعد العسكرية الثابتة، وللقطع البحرية المتحركة التابعة للعديد من الدول (والكثير منها ذات خلفيات نزاعية، ولها مطالب وادعاءات متعارضة على السيادة على جزر فى مياه المنطقة، وعلى رأسها الصين)، مما يجعل احتمال حدوث احتكاك خطير فى هذه المنطقة الاستراتيجية

قائما بين مختلف الأطراف، أو ما تعلق بالمناورات الأمريكية – الكورية الجنوبية، والتى ترتبط بشكل وثيق بالتهديد الكورى الشمالى للجارة الجنوبية، وبالمواجهة المفتوحة بين بيونج يانج والمجتمع الدولى بسبب برنامجها النووى والصاروخى، والتحالف القائم بين الصين والنظام التسلطى فى شمال شبه الجزيرة الكورية، أو ما تعلق من زاوية أخرى بالمناورات الأمريكية المنفردة فى بحر الصين الجنوبى، وعلى مقربة من جزر صينية، مثل مناورات ٢٧ مايو ٢٠١٨، التى اقتربت فيها سفينتان عسكريتان أمريكيتان بمسافة ١٢ ميلا بحريا فقط من مناطق تدّعى الصين ملكيتها فى مجموعة جزر باراسيل. وقد جاء ذلك بعد أيام قليلة فقط من إلغاء البنتاجون لدعوة كانت قد وجهتها واشنطن للصين للمشاركة فى التدريبات العسكرية الدولية المسماة "حافة المحيط الهادى"، والتى تشارك فيها كل سنتين عشرات من الدول ذات القوة البحرية المتوسطة وما فوق، ولها مصالح أو مواقع أو نقاط تأثير فى المحيط الهادى(٥٨).

لكن مع ذلك، تسود حالة من الشك لدى صناع قرار الآسيويين حول مدى قدرة الولايات المتحدة على تجسيد رؤيتها المتعلقة بالتجارة، والاستثمار، والبنية التحتية وتطويرها فى المنطقة. هنا، يطرح تساؤل مشروع حول ما البرامج التى تتبعها و/أو تطورها الولايات المتحدة لإنجاح مثل هذا التنسيق والتعاون؟ ويسود تخوف لدى دول الآسيان من أن تعيد الولايات المتحدة يوما ما سيناريو الحرب التجارية ذاته مع الصين، خصوصا أنها اقتصادات قائمة على التصدير، والسوق الأمريكية هى المستهدفة الأولى ببضائعها المصدرة. وقد سبق للإدارة الأمريكية أن هددت، فى أبريل ٢٠١٨، بفرض رسوم جمركية إضافية على السلع الإندونيسية(٥٩).

التطور الأكثر مدعاة للشك لدى دول المنطقة تجاه النيات الأمريكية هو إصدار الرئيس الأمريكى دونالد ترامب لأمر تنفيذى فى ٢٣ يناير ٢٠١٧ بالانسحاب من "اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادى" (TPP)، والذى يعد أحد الوعود التى قطعها فى أثناء حملته الانتخابية، عادا إياها تهديدا للعمال الأمريكيين وتضر بالصناعة الأمريكية، فى خطوة منافية لتوجه سلفه باراك أوباما الذى وقع الاتفاقية فى أكتوبر عام ٢٠١٥، لتدخل حيز التنفيذ فى فبراير ٢٠١٦ مع دول من المنطقة، من أهمها استراليا، واليابان، وماليزيا، ونيوزيلندا، إضافة إلى كندا والمكسيك، رغم أن الهدف المعلن من الاتفاقية كان تعزيز الروابط الاقتصادية، وتعزيز النمو لدى الدول الأعضاء(٦٠).

أحدث هذا الانسحاب ارتباكا كبيرا لدى دول المنطقة، فاعتقدت ماليزيا وفيتنام أن هذا الانسحاب يُفقد الاتفاقية نصف قوتها، وانشغلت كندا والمكسيك بانطلاق محاولات ترامب لمراجعة اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة "نافتا". وساد اعتقاد على نطاق واسع بأن الاتفاقية قد انتهت. غير أن اليابان بذلت جهودا كبيرة لإبقاء الفكرة على قيد الحياة، من خلال مبادرتها بوضع ما يعرف بـ "الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة العابرة للمحيط الهادى" (TPP11)، التى أصبحت سارية المفعول فى ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨. ورغم استثناء الولايات المتحدة منها، فقد بقيت الاتفاقية تحظى بقوة نسبية مهمة بضمها لـ ١١ دولة، يبلغ عدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة، ويبلغ الناتج المحلى الإجمالى لدولها مجتمعة نحو عشرة تريليونات دولار، وقيمة التجارة السنوية بنحو خمسة تريليونات دولار، وانتقل مركز القوة فيها من واشنطن إلى طوكيو، التى احتضنت ثلاثة من بين الاجتماعات الأربعة لكبار المسئولين فى الاتفاقية، وهو ما منح دفعة قوية للدبلوماسية الاقتصادية اليابانية على حساب الأمريكية(٦١).

هذه الخطوات التى أقدمت عليها إدارة دونالد ترامب من شأنها أن تخلق حالة من الشك وعدم الثقة بين الولايات المتحدة ونظيراتها فى الهندوباسيفيك. فدول المنطقة تدرك تماما الفرق بين سياسات واشنطن التى تتجه نحو مزيد من العزلة والانغلاق، وتقويض عرى العلاقات التجارية والاقتصادية معها بحجة حماية الاقتصاد والوظائف الأمريكية من جانب، وسياسات بكين التى تثبت عمليا رغبتها فى انفتاح أكثر، وروابط تجارية واقتصادية أقوى مع دول المنطقة من جانب آخر.

إن الصورة النموذجية التى يرسمها الخطاب الرسمى الأمريكى عن منظوره لمنطقة الهندوباسيفيك، وتأكيده قيم الحرية والانفتاح واحترام السيادة والمساواة بين الدول المنتمية لذلك الفضاء، تبدو مألوفة فى جميع الخطابات الاستهلاكية الأمريكية التى تبغى من خلالها تسويق صورة مثالية عن أمة تتحمل مسئولية العالم، وتدافع عن القيم التى تراها عالمية، وتعادى الأنظمة الشمولية وطموحاتها التوسعية ونزعتها العدوانية، مع أن الواقع يثبت أن الولايات المتحدة هى الأكثر خرقا لتلك القيم النبيلة، والأكثر إقداما على ممارسة سياسات توسعية، وعدم مراعاة سيادة الدول والتدخل فى شئونها الداخلية، وهو ما يجعل الدول المنخرطة فى ذلك المسار تخشى من الهروب من شبح النفوذ الصينى المفترض، لتقع فى فخ الهيمنة الأمريكية الفعلية. كما أن لتلك الدول مصالحها المتشابكة مع الصين، ولا يعرف بالضبط إلى أى مدى هى مستعدة للتضحية بتلك المصالح المجسدة ميدانيا مع بكين، من أجل مجرد وعود بالنماء والرخاء من طرف واشنطن. وهذه مجرد عينة من التحديات التى تواجه رؤية الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة التى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة: أسهم تطوير مفهوم الهندوباسيفيك كفضاء متخيل، وفق المنظور الجغرافى، وكفضاء للتفاعلات الاستراتيجية، وفقا للمنظور الجيوسياسى، فى إحداث نقلة نوعية فى خريطة التوزانات العالمية، وفى شبكة التفاعلات الإقليمية والدولية. فمن حيث السرديات الاستراتيجية، تراجع مفهوم آسيا الباسيفيك فى الخطابات والأدبيات والتقارير الأمنية القومية للعديد من القوى الكبرى، ليحل محلها مفهوم الهندوباسيفيك بقوة، وهو ما شهدته التقارير الأمريكية، واليابانية، والهندية، والاسترالية، ووثائق دول أخرى فى المنطقة. ومن حيث ميدان التفاعل، تحول الاهتمام إلى الفضاء الهندوباسيفيكى تدريجيا، وأصبح الربط بين المحيطين العظيمين، الهندى والهادى، بالنسبة للخبراء الأمنيين والاستراتيجيين أكثر جدوى من حيث المنافع الاستراتيجية مقارنة بالفضاء الآسيوى الباسيفيكى منفردا، لأن الحدود الجيوسياسية

تلاشت بين المنطقتين أمام حجم التحديات والفرص الناجمة عن دمج المنطقتين معا فى التفكير الاستراتيجى. ومن حيث موازين القوى، يبدو أن التمدد الصينى يتم أخذه بالجدية اللازمة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها فى المربع الاستراتيجى، أى اليابان، واستراليا، والهند، وحتى بالنسبة للدول الأصغر حجما والأقل قوة فى منظمة الآسيان. وكان الشروع فى تجسيد مشروع طريق الحرير البحرى، وإحياء طريق الحرير البرى بمنشآت بحرية وبنى تحتية ضخمة، تنبيها حقيقيا لمدى ودرجة التوسع والنفوذ التى يمكن أن تصل إليها الصين، ودليلا على أن تطلعاتها لا تحدها لا أمواج المسطحات البحرية، ولا عوائق المساحات القارية. فكانت مبادرة الهندوباسيفيك المفتوحة والحرة، والحوار الاستراتيجى الرباعى، وتكثيف التعاون مع دول الآسيان، بعضا من مكونات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة، بغية بناء جسور ثقة، وتدعيم التعاون الاقتصادى والفنى والاستراتيجى، وتقديم بديل عن الرافعة الاقتصادية الصينية، وتقديم تطمينات أمام مخاوف النفوذ العسكرى الصينى. غير أن عمق علاقات دول المنطقة مع الصين من جهة، والشكوك بخصوص مدى جدوى وبُعد نظر الاستراتيجية الأمريكية من جهة أخرى، يضعان المبادرات الأمريكية فى منطقة الهندوباسيفيك أمام محك اختبار حقيقى ميدانيا يمكن أن تتبدى نتائجه فى المستقبل المنظور.

تقف الدول المشمولة من الناحية الجيوسياسية بالامتداد الجغرافى لما يعرف بمنطقة الهندى الهادى أو الهندوباسيفيك اليوم بين خيارات الاستقطاب الاستراتيجى إما بالانحياز للمنظور الأمريكى للمنطقة المدعوم بتحالفات تقليدية مع قوى معادية، أو على الأقل لديها تحفظات على السياسات الصينية، وإما بالسعى وراء المنظور الصينى للمنطقة، وما يحمله من وعود بالرخاء الاقتصادى من خلال إدماجها فى الرؤى المستقبلية الصينية لتطوير المنطقة والنهوض باقتصادات دولها، وتطمينات بالصعود السلمى والاعتماد على الماضى غير الكولونيالى للصين، رغم المخاوف التى تبديها عديد من الدول من مطالب الصين فى المناطق المتنازع عليها فى بحر الصين الجنوبى بالدرجة الأولى والشرقى بدرجة أقل. بينما يبقى السيناريو الأكثر ترجيحا هو نهج سبيل علاقات متوازنة بين الجانبين الأمريكى والصينى. فحتى الدول المحسوبة بشكل راديكالى على التوجه الأمريكى، متمثلة فى الأضلاع الثلاثة الأخرى للمربع الاستراتيجى، لديها من المصالح مع الصين ما يجعل من أى احتمالية للدخول مع بكين فى مواجهة أو تقليل كثافة التعاملات الاقتصادية والتجارية معها ضربا من الانتحار الاستراتيجى، وهو ما حدا بالخبراء للذهاب إلى أن الكفة الصينية قد تكون الأكثر ترجيحا فى المستقبل، نظرا لتصوراتها البراجماتية لعلاقاتها بدول المنطقة، خصوصا مع سياسات إدارة دونالد ترامب التى تبدو أكثر انعزالية وأقل تبشيرا ببوادر الرخاء الاقتصادى، لاسيما مع

الهوامش:

1- John Hemmings (Ed), Infrastructure, ideas and strategy in The Indo-Pacific, Henry Jackson Society, London, March 2019. p.12.

2- Udayan Das, "What is The Indo-Pacific", From The Diplomat site, July 13,.2019 At: https://thediplomat.com/07/2019/what-is-the-indo-pacific/

3- Indo-Pacific Region, At: https://ceoworld_biz/indo-pacific/

٤- منى مصطفى، عودة أوراسيا: تجدد الاهتمام الأكاديمى بالترابط الجغرافى بين أوروبا وآسيا، سلسلة أوراق أكاديمية، العدد رقم ٦ بتاريخ ٧ أبريل ٢٠١٩، عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبى. ص٥.

5- Udayan Das. Op. Cit.

6- Nipulu Gunawardena, "Is Sri Lanka Engaging with The Indo-Pacific", Lakshman Kadirgamar Institute, Dakah, October 8, 2019. At: https://www.lki.lki/blog/is-sri-lanka-engaging-whith-the-indo-pacific/

7- Indo-Pacific Region. Op. Cit.

٨- منطقة المحيط الهادى – الهندى، من موسوعة ويكيبيديا، نوفمبر ٢٠١٩. فى:

https://ar.m.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%"

9- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit, "The Impact of the Trump Administration's Indo- Pacific Strategy on Regional Economic Governance", Plicy Studies N 79, The East West center series, Honolulu, Hawai'i, 2019. p.3.

10- Yohanes Sulaiman, "Whither Indonisia's Indo-Pacific strategy, Note de L'Ifri, N 105, January 2019. p.11.

١١- منى مصطفى، مرجع سابق، ص٥.

12- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.3.

13- Kevin Rudd, "Strategic Trends across The Indo-Pacific region", The Interpreter features, The Lowy Institute, New York, 7 May 2019. At: https://www.lowyinstitute.org/the-interpreter/strategic-trends-across-indo-pacific-region

14- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.4.

15- Yohanes Sulaiman. Op. Cit. p.11.

١٦- منى مصطفى، مرجع سابق، ص٦.

17- Vladislav Gulevich, "India and the Indo-Pacific: challenges and near-future agenda", International affairs intelligent readers 'choice, 2/4/2019. At: https://en.interaffairs.re/events/812-india-and-the-indo-pacific-challenges-and-near-future-agenda.html

18- "China economy overview", from CIA Factbook 2011,January 2011. At: http://www.theodora.com/wfbcurrent/china/china_economy_htm

19- Prableen Bajpai, The world's top 20 Economies, August 16, 2018, at: https://www.investopedia.com/insights/worlds-top-economies/

20- China: growth rate of real gross domestic product from 2010 to 2022, IMF forecasts until 2022, statista, 2018. At: https://www.statista.com/statistics/263616/gross-domestic-product-gdp-growth-rate-in-china/

21- China: share of global gross domestic product, statista site, 2018. at: https:www.statista.com/statistics/270439/chinas-share-of-global-gross-domestic-product-gdp/

22- Yu Zhong, "The Importance of the Malacca Dilemma in the Belt and Road Initiative", Journal of Policy Science,.2016 vol. 10. p.85.

٢٣- مالك عونى، هل تؤسس طرق الحرير لصعود إمبراطورية صينية أم لأفولها؟، ملحق تحولات استراتيجية (طريق الحرير)، التابع لمجلة السياسة الدولية، عدد ٢١٤، أكتوبر ٢٠١٨، ص٤.

24- Ian Storey, "The South China Sea: The Theatre for Emerging Strategic Competition?", Paper Presented at "Security Environment in the East Asian Seas", Ocean Policy Research Foundation, Tokyo, 16-17 February 2011. In: http://blog.canpan.info/oprf/img/858/dr.storey_presentation.pdf

25- Teshu Singh, South China Sea: Emerging Security Architecture, IPCS Special Report, n 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In: http://www.ics.org/special-report/china/south-china-sea-emerging-security-architecture-.132html

26- Pham Quang Minh, "The South China sea issue and its implications: perspective from Vietnam". A paper presented for the 6th Berlin conference on Asia security (BCAS), The U.S and China in regional security: implications for Asia and Europe. Berlin, June 18-19, 2012. p.13.

27- Mikkal E. Herberg, "China's search for energy security: The implications for Southeast Asia", In: Evelyn Goh and Sheldon W. Simon (eds), China, the United States and Southeast Asia. Routledge, New York and London, 2008. p.82.

٢٨- عبدالرحمان المنصورى، الملفات الساخنة فى العلاقات الصينية اليابانية، من سلسلة تقارير الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ فبراير ٢٠١٣. ص٣. فى:

http://studies.aljazeera.net/issues/02/2013/.20132610105032411htm.

29- A free and Open Indo- Pacific: Advancing a shared vision, Report of the The department of state of the U.S.A, Washington D.C, November 4, 2019. pp. 4, 5.

30- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.4.

31- Leonid Savin, "The Pentagon's New Strategy For The Indo-Pacific Region", 6 June 2019. At: https://www.geopolitical.re/en/article/pentagons-new-strategy-indo-pacific-region

32- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.3.

٣٣- أنس القصاص، الكوهينور يتلألأ مجددا: الفرصة الهندية فى ظل تحولات النظام الدولى، معهد شئون الأمن والدفاع العالمية، ١١ يوليو ٢٠١٩. فى:

http://igsda.org/11/07/2019/http-igsda-org-p1931/

* للمزيد حول استراتيجية عقد اللؤلؤ، والانخراط النشيط للصين فى الدول الصغرى لجنوب آسيا، انظر:

- عبدالقادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لحماية ممرات الطاقة الصينية، السياسة الدولية: عدد ١٩٦، أبريل ٢٠١٤.

- عبدالقادر دندن، الصعود الصينى والتحدى الطاقوى: الأبعاد والانعكاسات الإقليمية، مركز الكتاب الأكاديمى، عمان، ٢٠١٥.

34- Rahul Roy-Chaudhury, How India views The Indo-Pacific, In: John Hemmings (Ed). Op. Cit. p.25.

** لتفاصيل أكثر حول هذا النزاع، انظر:

- Dexin Tian, Chin-Chung Chao, "Border Institutions - What Is Lacking in the Diaoyu/ Senkaku Islands Dispute", China Media Research, October 2013.

- Rongxing, Guo. Territorial Disputes and Seabed Petroleum Exploitation: some options for The East China Sea. Working Paper of The Brookings institution, Massachusetts, September 2010.

35- Kei Koga, "Jepan: coming up whith The Indo-Pacific", In: John Hemmings (Ed). Op. Cit. p.20.

36- Euan Graham, "Australia whole-of-government Indo-Pacific", In: John Hemmings (Ed). Op. Cit. p.38.

37- Jade Macmillan, "China and Australia's relashionship taking too long to repair, Beijing diplomat say at ASEAN summit", 3 Aug 2019. At: http://amp.abc.net.au/article/11381226

38- Changsen Yu and Hongzheng Liu, "How does Australia choose between China and The United states", Asia Dialogue, June 5,.2017 At: https://theasiadialogue.com/05/06/2017/how-does-australia-choose-between-china-and-the-united-states/

٣٩- نادية الهواس، نظام عالمى بديل .. تحديات بناء استراتيجية احتواء أمريكية للصين، ملحق تحولات استراتيجية (طريق الحرير)، التابع لمجلة السياسة الدولية، عدد ٢١٤، أكتوبر ٢٠١٨. ص١٩.

40- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.8.

41- A free and Open Indo- Pacific: Advancing a shared vision. Op. Cit. p.6.

42- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.8.

43- Ibid. p.12.

44- A free and Open Indo- Pacific: Advancing a shared vision. Op. Cit. pp. 6 -8.

45- John Hemmings (Ed), Infrastructure, ideas and strategy in The Indo-Pacific. Op. Cit. p.12.

46- Indo-Pacific: geographic definition or strategy?, East Asia Forum, 11 June 2018 At: https://www.eastasiaforum.org/11/06/2018/indo-pacific-geographic-definition-or-strategy/

47- A free and Open Indo- Pacific: Advancing a shared vision. Op. Cit. p.5.

48- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.13.

49- A free and Open Indo- Pacific: Advancing a shared vision. Op. Cit. p.7.

*** لتفاصيل أكثر حول هذه الخلافات بين الصين ودول الآسيان فى بحر الصين الجنوبى، انظر:

– عبدالقادر دندن، مكانة بحرى الصين الشرقى والجنوبى فى الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادى، مجلة قضايا آسيوية، العدد الأول، يوليو ٢٠١٩. فى:

https://democraticac.de/p=61737

٥٠– البحرية الصينية تنفذ مناورات عسكرية فى بحر الصين الجنوبى، تقرير مركز أبحاث كاتيخون (Katehon)، ٣ يوليو ٢٠٢٠. فى:

https://Katehon.com/ar/agenda/lbhry-Isyny-tnfdh:mnwrt-skry-fy-bhr-Isyn-Ijnwby

٥١– بكين: واشنطن مسئولة عن التوتر فى بحر الصين الجنوبى، صحيفة الشرق الأوسط، ٣ يوليو ٢٠٢٠. فى:

https://aawsat.com/home/article/2368426/%D8%A8%D9%83%D9%8A%D9%86-D9%

٥٢– قلق أمريكى من تدريبات عسكرية صينية فى بحر الصين الجنوبى، عن موقع روسيا اليوم، ٣ يوليو ٢٠٢٠. فى:

https://arabic-rt.com/world/1130481-%D9%82%D9%82-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9

٥٣– ردا على مناورات صينية: واشنطن ترسل حاملتى طائرات إلى بحر الصين الجنوبى، موقع قناة الحرة، نقلا عن فرانس برس، ٤ يوليو ٢٠٢٠. فى:

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/04/07/2020/D8%B1%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9

٥٤– بكين: واشنطن مسئولة عن التوتر فى بحر الصين الجنوبى، مرجع سابق.

٥٥– البحرية الصينية تنفذ مناورات عسكرية فى بحر الصين الجنوبى، مرجع سابق.

٥٦– وسط توتر فى العلاقات .. مناورات أمريكية فى بحر جنوب الصين تزامنا مع تدريبات صينية، عن موقع الجزيرة نت، ٥ يوليو ٢٠٢٠. فى:

https://www.aljazeera.net/news/4/7/2020/%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A4

٥٧– ماذا يحصل فى منطقة الهندى الهادى؟، تقرير قناة الميادين الإخبارية، ٢٤ يوليو ٢٠١٩. فى:

http://mdn.tv/43DS

٥٨– شارل أبى نادر، الأبعاد الاستراتيجية للمناورات العسكرية فى المحيط الهادى، مجلة الجيش اللبنانية، العدد ٣٩٧، يوليو ٢٠١٨، على الموقع:

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9

59- Kaewkamol Karen Pitakdumrongkit. Op. Cit. p.13.

٦٠– ترامب يوقع أمرا تنفيذيا بالانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادى، عن موقع BBC News بالعربى، ٢٣ يناير ٢٠١٧. فى:

https://www.bbc.com/arabic/world-38725690

٦١– وانانابى بوريزومى، انعكاسات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية عبر المحيط الهادى على اليابان والاقتصاد العالمى، عن موقع اليابان بالعربى، ١١ أبريل ٢٠١٩. فى:

https://www.nippon.com/ar/currents/d00472/